كلية : التربيه الاساسية /حديثة

القسم او الفرع :التأريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : حنين رافع عودة

اسم المادة بالغة العربية : مشكلات عربيه معاصرة

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Arabic problems

اسم المحاضرة الرابعة عشر باللغة العربية:الموقف الأردني وأبعاده

اسم المحاضرة الرابعة عشر باللغة الإنكليزية: The Jordanian position and its dimensions

... ج– الموقف الأردني وأبعاده :

تماثل الموقف الأردني مع الموقف السعودي في دعمهما ومناصرتهما لأمراء أسرة حميد الدين الملكية ، ومعاداة الثورة والنظام الجمهوري في اليمن على المستوى السياسي والعسكري ، ولا سيما عند قيام الثورة ، وبداية الصراع الجمهوري – الملكي . ولعل ذلك يعود الى ان الدوافع والأبعاد التي دفعت بالبلدين لاتخاذ هذا الموقف متقاربة ؛ فالسياسة الأردنية كانت تسعى للحفاظ على الأنظمة الملكية في المنطقة ، وتقف ضد الحركات الثورية التحررية الساعية لقلب الأنظمة الملكية .

كما أن هناك عداء بين الملك حسين بن طلال ، والرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يقود تلك الافكار التحررية ويدعم تلك الحركات ، وبذلك فقد رأت الأردن في الثورة اليمنية ، ودعم عبد الناصر لها ، خطراً يهددها ، ولكن ليس بقدر خطرها على السعودية ، بحكم بعدها الجغرافي من اليمن . فضلاً عن ذلك فقد يكون للرابطة الهاشمية بين الأسرتين الحاكمتين في اليمن والأردن أثر في دفع الأخيرة للوقوف الى جانب الأولى في محنتها . وبذلك رأت الأردن توحيد مواقف الأنظمة الملكية الحاكمة لمواجهة الافكار القومية ، والحركات التحررية الساعية لضرب تلك الانظمة تحت شعار الوحدة العربية ، وبناءاً على ذلك فقد اعترفت الأردن في 29 ايلول / سبتمبر عام 1962 بالأمير الحسن بن يحيى إماما لليمن ، بعد قيام الثورة واعلان وفاة الإمام محمد البدر ،وادعاء الحسن الإمامة ، وتحركه من نيويورك الى السعودية ، وعدته الحاكم الشرعي .بل أرسل الملك حسين مندوبه الى السعودية لينقل موقفه المؤيد والمناصر للأمام الجديد الحسن بن يحيى . وقد تنوع الدعم الأردني للملكيين على المستويين السياسي والعسكري .

فعلى المستوى السياسي سخرت الأردن إعلامها ودبلوماسيتها بشكل مكثف لصالح الملكيين ، فالاذاعة الأردنية كانت تغطي أخبار الإمام الحسن بن يحيى ، ثم الإمام البدر بعد تنازل الأول له ، عندما ظهر انه على قيد الحياة ، وكانت تنقل أخبار المعارك العسكرية الدائرة في اليمن ، والانتصارات التي تحققها القوات القبلية الموالية للملكيين .كما كانت تبث الأنشطة التي كانت

تقوم بها المفوضية اليمنية في الأردن ، المناهضة للثورة والنظام الجمهوري ، والتي ظلت على ولائها لأسرة حميد الدين .وفي المقابل عملت على تشويه الثورة اليمنية بتصويرها على أنها لم تنبع من الشعب اليمني الذي ما زال مواليا للأسرة الحاكمة الملكية ، وأن من قاموا بها هم قلة من الضباط الشيوعيين ، وأن الثورة ما هي الا من صناعة مصر وتنفيذها .كما عملت الأردن على إقامة المؤتمرات الصحفية للأمراء الملكيين ، كان أهمها المؤتمر الذي اقامته بالاشتراك مع السعودية ، للأمام محمد البدر ، بهدف تعريف العالم بأن الإمام البدر ما يزال على قيد الحياة .

فضلاً عن ذلك كثفت الأردن جهودها الدبلوماسية ضد الثورة اليمنية ، من خلال توضيح موقفها القوي والثابت ضدها ، ودعمها الكامل للملكيين ، لرؤساء البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية ، لا سيما تلك التي لم تكن قد اعترفت بالنظام الجمهوري ، كالمغرب ، والكويت ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية . كما كان الملك حسين يطلب من رؤساء البعثات الدبلوماسية في الأردن أن تترجى حكومتها بعدم اعترافها بالنظام الجمهوري ، وان تترك فرصة لأسرة حميد الدين كي تستعيد عرشها وسيكون ذلك قريبا ، وأن الثورة لن تستمر ، وأن معظم الذين فجروها شيوعيون .كما دعا الى دعم الموقف السعودي في مواجهتها لخطر التدخل المصري في اليمن .

أما على المستوى العسكري ، فقد قامت الأردن بعمل تنسيق عسكري بينها وبين السعودية ، وذلك من خلال إرسال وفد عسكري برئاسة القائد العام للقوات المسلحة الأردنية حابس المجالي ، في بداية تشرين اول / اكتوبر عام 1962 الى الرياض ، وذلك تنفيذاً لاتفاق الطائف الذي تم بين الملك حسين ، والملك سعود ، في 29 آب / اغسطس عام 1962 ، الذي اتفقا فيه على تحقيق وحدة عسكرية كاملة بينهما .وقد توصل الوفد الأردني مع نظيرة السعودي الى عقد معاهدة دفاع مشترك،فضلاً عن عدد من الاتفاقيات الأخرى، أهمها إتفاقية وحدة عسكرية ،وتعاون اقتصادي بين البلدين.وتنفيذا لذلك تحركت قوات أردنية الى الأراضي السعودية ، وتذكر بعض المصادر أن الأردن أرسلت قواتها الى اليمن ، وقد وصلت أعدادها في منتصف تشرين الأول / اكتوبر عام 1962 الى ألف وخمسمائة جندي ، وإن الرمز الذي أعطي لعمليات اليمن هو (عمليات ناصر) .كما بعثت بأعداد كبيرة من الضباط الأردنين يقومون بمساعدة القوات الملكية اليمنية وتدريبها، والقيام بأعمال عسكرية أخرى فضلاً عن إرسال العتاد والأسلحة للملكيين ، التي استمر نقلها بواسطة طائرات سعودية من طراز

(دي. سي. 4) يقودها طيارون أمريكيون وبريطانيون ،وقد شوهدت هذه الطائرات ، وهي تهبط في المطار العسكري بعمان لتشحن بالأسلحة والذخيرة وتقلع عند الفجر .
قوبل الموقف الأردني بمعارضة داخلية مدنية وعسكرية ، كما حدث في السعودية أيضاً، فقام نائب رئيس مجلس الإعمار الأردني بتقديم استقالته في 16 تشرين الأول / أكتوبر عام 1962 احتجاجاً على موقف الحكومة المعادي للثورة اليمنية كما تزايدت سخرية الرأي

العام الأردني باطراد من موقف الحكومة الأردنية ، ولم يقف عند السخرية ، وإنما بدأ يطلق الاشاعات المضادة ، ومنها أن أي جندي يرسل الى اليمن لا يعود الا جثة هامدة ، وأن مدير الأمن العام قتل هناك ، ولتأثير هذه الاشاعات ،قامت الحكومة بالرد عليها ،مستغلة عودة مدير الأمن الأردني الى عمان . كما طالب عدد من أعضاء مجلس النواب الأردني حكومتهم بالاعتراف بالثورة اليمنية ، وبرروا ذلك بأن إمام اليمن السابق لم يقدم شيئاً لتطوير بلده .
اما على المستوى العسكري فكانت هناك معارضة لموقف الحكومة المعادي للثورة اليمنية ، إذ لم يبد الجيش حماسه للقيام بمهمة إجهاض الثورة اليمنية ، رغم الإغراءات المعروضة ورفض بعض الضباط الانصياع لأمر الحركة الى اليمن ، وتم احتجاز البعض داخل وحداتهم العسكرية . وعندما قرر الملك حسين إرسال عددٍ من الطائرات (الهوكرهنتر) التابعة لسلاح الجو الأردني الى اليمن ، حسب اتفاقية الدفاع المشترك بين الأردن والسعودية ،فضح الرئيس أول رائد (سهل حمزة) قائد سلاح الجو الملكي الأردني ، والطياران الملازمان ، (حربي صندوقة) ، و (تحسين صوايحة)، تورط الأردن في القتال ضد اليمن بلجوئهم الى القاهرة في يومي 12 و 13 تشرين الثاني / نوفمبر عام 1962 ، وكشفوا المهمة التي كانت موكلاً اليهم تنفيذها ، وهي ضرب ميناء الحديدة الذي يستقبل القوات المصرية . وفي رد فعل للحكومة الأردنية اتهمت سهل حمزة وزميله بأنهم شيوعيون ، وأصدرت حكماً بالإعدام بحق هؤلاء الضباط الطيارين ، ولكن لم تلبث أن تراجعت عنه .
كان لهذه المعارضة المدنية والعسكرية أثرها في سياسة الحكومة الأردنية تجاه الثورة اليمنية ، إذ ما لبثت أن غيرت موقفها ، وقد ظهر ذلك من خلال موقف الملك حسين من بعثة الجامعة العربية خلال اجتماعه بها في عمان بخصوص الصراع الجمهوري – الملكي في اليمن في 11 تشرين الأول / أكتوبر عام 1963 ،عندما أبلغها أن بلاده لا تعد نفسها طرفاً في هذا الصراع . ثم بعد ذلك أوقفت دعمها للملكيين منذ عام 1964 ، وأتبعت ذلك بالإعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن في 22 تموز / يوليو عام 1964.

ومع هذا فقد ظل الموقف الأردني متذبذباً ، فنجدها أحياناً تقدم مبادراتها لحل الأزمة اليمنية ، وإنهاء الصراع في اليمن . وأحياناً أخرى تهدد بسحب اعترافها بالجمهورية ، وفعلاً فقد سحبت اعترافها بالجمهورية العربية اليمنية في شباط / فبراير عام 1967 ، مبررة ذلك باستخدام القوات المصرية في اليمن الغازات السامة ضد القبائل المواليه للملكيين

وحذت حذو الأردن تونس التي كانت قد اعترفت بالنظام الجمهوري في12 تشرين الأول/ اكتوبر عام 1962، ولكن وبسبب الخلاف بين الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وجمال عبد الناصر ، سحبت اعترافها بالنظام الجمهوري في 10 شباط / فبراير عام 1967 ، وقد بررت ذلك بأن حكومة السلال تستمد قوتها من تأييد الجيوش الأجنبية – القوات المصرية – وأنها لم تعد تمثل الشعب نتيجة لانقسام الصف الجمهوري ، والصراع بينهما ، كما إن حكومة السلال لم تعد قادرة على الاضطلاع بمسؤوليات أي حكومة حقيقية في البلاد وفضلاً عن ذلك فإن هناك ايضاً دولتين عربيتين لم تعترفا بالنظام الجمهوري في اليمن ، وهما ليبيا التي كانت ما تزال دولة ذات نظام ملكي ، والمملكة المغربية الهاشمية ، ورغم عدم اعترافهما بالنظام الجمهوري في اليمن ، لكنهما ظلتا على الحياد تجاه الصراع الجمهوري الملكي ، رغم أن الملك سعود ، ومن بعده الملك فيصل ، والملك حسين بن طلال ، حاولوا جرهما اليهما لتشكيل جبهة معارضة ، ولكن المحاولة فشلت